فريق البرامج العامة والتخصصية بجامعة الكويت نظم ورشة عمل لبرنامج SPSS

6

«التعليمية البرلمانية» طالبت بتصور عن المزايا المالية في «التربية»

الحويلة لـ«الوسط»: نتمنى أن يكون الوزراء الجدد على قدر المسؤولية

رياض عواد

تعليقا على التعديل الوزاري، قال النائب د. محمد الحويلة ل» الوسط « : نتطلع إلى أن يكون الوزراء الجدد على قدر المسئولية ويعملوا للصالح العام ويكونوا رجال دولة قادرين على نقل البلد للأفضل ولخير الكويت وان يكون هناك تعاونا في شتى المجالات مع أعضاء مجلس الامة.

وبصفته مقررا للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بمجلس الامة قال الحويلة في تصريحات له في مجلس الأمة: ان اللجنة ناقشت خلال اجتماعها اقتراحات بقوانين بشأن بدلات ومكافآت الهيئات المساندة العاملة في وزارة التربية ، وتم الاجتماع بحضور قيادات من وزارة التربية وبعض الجهات النقابية والمدنية والهيئات المساندة، مؤكداً عزم اللجنة على اتخاذ الإجراءات كافة لتطوير العملية التعليمية.

وأضاف الحويلة أن اللجنة بحثت مع الحضور مطالبهم من أجل تحسين أوضاعهم الوظيفية والمالية، مؤكداً تأييد اللجنة وجهات نظرهم حول ضرورة اقرار قانون يحقق لهم الاستقرار والرضا الوظيفي ويحفز الطاقات الوطنية ويمنع التسرب الحاصل من خلال تشريعات مناسبة توفر لهم المناخ المناسب للعمل .

وأشار إلى ان الاجتماع شهد نقاشاً موسعاً حول كيفية توفير وتطبيق هذا المناخ الصحي للعاملين، لافتاً إلى مطالبة اللجنة الجهات التي حضرت الاجتماع بتزويدها بتصور كامل وشامل حول المقترحات المطلوبة في شأن البدلات المالية بحد أقصى الخميس المقبل حتى يتم استدعاء مسؤولي وزارتي التربية والمالية وديوان الخدمة المدنية والجهات ذات العلاقة. وأكد دعم اللجنة التعليمية وتفهمها هذه المطالَب المستحقة، والتي سيتم بحثها قريبا في اجتماع سوف يخصص من أجل هذا الموضوع.

واعتبر أن هذا القانون يعد من القوانين النوعية التي تنهض بالرسالة التعليمية وتعزز دور المعلم وبالتالي الحصول على مخرجات ذات جودة عالية، مؤكداً عزم اللجنة على اتخاذ الإجراءات كافة التي تدفع إلى تطوير عمل المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة.

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية أمس

اقترح تشكيل لجنة لفحص الأغذية المستوردة والمحلية وتوحيد الأسعار بالجمعيات

السويط يسأل وزير الصحة عن المخزون الاستراتيجي للأدوية للستة شهور القادمة

وجه النائب ثامر السويط سؤالا إلى وزير الصحة عن المخزون الاستراتيجي للأدوية والمستهلكات الطبية في المخازن الطبية للستة شهور القادمة، وسأل : هل صحيح أن المخزون الاستراتيجي من بعض أنواع الأدوية بلغ حد الاقتراب من نقطة الصفر، وأن الوزارة تواجه مشكلة آخذة في التفاقم؟

وقال السويط في سؤاله : نصت المادة رقم (17) من الدستور الكويتي بأن :(للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن)، ولا شك بأن هدر المال العام أمر غير مقبول به مطلقاً، ولقد كثرت الملاحظات والمخالفات المثبتة والمقيدة بديوان المحاسبة على وزارة الصحة وقطاعاتها.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما هو المخزون الاستراتيجي للأدوية والمستهلكات الطبية في المخازن الطبية للستة شهور القادمة؟

2 – هل صحيح أن المخزون الاستراتيجي من بعض أنواع الأدوية بلغ حد الاقتراب من نقطة الصفر، وأن الوزارة تواجه مشكلة آخذة في التفاقم؟ 3 – ماهي الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع الحرج في المخزون الإستراتيجي؟

4 – هل تم تعديل بعض البنود التي تتعلق في وقف الغرامات التي تخص مخالفة فترات الصلاحية وحذفها من العقود؟ وماهي مبررات ذلك الإجراء؟

5 – كم بلغت حصيلة الغرامات على الأدوية والمستهلكات لعام 2017 ولعام 2018 كلاً على حدا، سواء كانت الغرامات المتعلقة في فترات الصلاحية أو في فترات التأخير؟

اقتراح برغبة: وتقد السويط باقتراح قال فيه : لوحظ بين الحين والآخر، تدول أخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الصحف المحلية عن إصابات بالتسمم الغذائي أو فساد الأغذية أو ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وفرق في أسعارها بين متجر وآخر أو جمعية تعاونية وأخرى.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي : « تشكيل لجنة برئاسة وزارة التجارة والصناعة وعضوية كل من: الهيئة العامة للغذاء والتغذية وبلدية الكويت واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، تقوم بفحص الأغذية المستوردة والمنتجة محلياً عبر القياسات الدولية المعتمدة، إضافة إلى تحديد أسعار المنتجات الإستهلاكية وتوحيدها بين متاجر البيع المختلفة التابعة للجمعيات التعاونية بحيث يكون لها تقرير نصف شهري بسلامة الأغذية وتقرير أسبوعي عن أسعار السلع والخدمات».

ثامر السويط

لمحاربة الشهادات الوهمية والمزيفة

أبل يقترح نشر أسماء الحاصلين على الدرجات العلمية المعتمدة على موقع «التعليم العالي»

د.خليل أبل

أعلن النائب د.خليل أبل عن تقديمه اقتراحا برغبة لنشر أسماء وبيانات حاملي البكالوريوس والماجستير والدكتوراه بعد اعتمادها على موقع الوزارة وذلك لمحاربة الشهادات الوهمية والمزيفة .

ونص الاقتراح على ما يلي: نظراً لأهمية بناء الثقة في المجتمع ولخطورة الشهادات الوهمية والمزورة ، وبهدف محاربة آفة الشهادات الوهمية وعدم انتشارها في المجتمع الكويتي، يجب على المجتمع التكاتف لمحاربة هذه الآفة بالوسائل القانونية والدستورية المتاحة، فالقضية وطن وأجيال وتنمية فلا أساس للتنمية من دون تعليم ووجود شهادات وهمية تعني انهيار في المؤسسات في حال عدم محاربتها، وفي الوقت نفسه فإن الهدف الأسمى حماية وتحصين أصحاب الشهادات المعتمدة في أشخاصهم وصفاتهم المهنية والأكاديمية ومراكزهم الاجتماعية والوظيفية من تجاوز المزيفين ومنتحلي الصفات العلمية والمهنية الوهمية.

وعلى الدولة ممثلة بوزارة التعليم العالي التي تشرف أحد قطاعاتها على اعتماد الشهادات العملية والأكاديمية في الداخل والخارج أن تقوم بدورها في قطع دابر الغش والتزييف والتزوير في مسألة أصبحت تؤرق المجتمع الكويتي ألا وهي مصدر الشهادة الدراسية والعلمية والأكاديمية التي يحصل عليها كل مواطن ومقيم بغرض العمل بها في الكويت أو بغرض حمل صفة علمية بموجب الشهادة التي يتقدم بها للاعتماد من الجهة المختصة بوزارة التعليم العالي.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تقوم وزارة التعليم العالي باتخاذ الإجراءات الخاصة بمحاربة الشهادات الوهمية والمزيفة، عن طريق اتباع الإجراءات الآتية:

1 – تنشر وزارة التعليم العالي أسماء وبيانات حامل الشهادة الدراسية درجة بكالوريوس وما في حكمها ودرجة ماجستير وما في حكمها ودرجة دكتوراه وما في حكمها وأي درجة علمية أعلى تكون معتمدة ومصادقا عليها، على الموقع المخصص (On Line) موضحا فيها اسم حامل الشهادة أو الدرجة العلمية واسم الدولة التي درس فيها سواء بالداخل أو الخارج واسم المدرسة أو المعهد أو الكلية أو الجامعة ومركزها وتصنيفها الأكاديمي ونوع التخصص الأكاديمي أو العلمي وسنة بدء الدراسة وتاريخ الحصول على الشهادة، وتاريخ اعتماد الشهادة.

2 – تنشر وزارة التعليم العالي عبر موقعها الرسمي (On Line) أسماء المعاهد والكليات والجامعات المعترف بها سواء بالداخل أو الخارج والمعتمدة بدولة الكويت، حتى يتسنى لطالب العلم الالتحاق بالأكاديميات المتعرف بها.

في سؤال وجهه الى وزيري الخارجية والتجارة

فهاد يستفسر عن الإجراءات تجاه شكاوى المواطنين من النصب العقاري بالداخل والخارج

وجه النائب عبد الله فهاد سؤالين إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، وزير التجارة والصناعة خالد الروضان عن عمليات النصب العقاري التي تعرض لها بعض المواطنين في الداخل والخارج.

وقال فهاد في مقدمة سؤاله لوزير الخارجية: تقدمت مجموعة من المتعاملين والمتضررين من قضية النصب العقاري بدعاوى إلى القضاء والتي انتهت إلى صدور حكم قضائي بإدانة القائمين على الشركات بثبوت قيامهم بجرائم غسيل أموال ونصب واحتيال عن العقارات التي تم بيعها خارج البلاد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما التفاصيل والإجراءات التي اتخذت من وزارتكم بشأن التواصل مع الجهات الرسمية المتخصصة وما توصلت إليه؟

(2) ما الإجراءات المستقبلية التي ستقوم بها وزارتكم بهذا الخصوص؟ تزويدنا بالمستندات الرسمية –إن وجدت–.

(3) ما دور وزارتكم بشأن التحقق من الأصول العقارية الخارجية التي سوقت لها الشركات العقارية داخل الكويت؟

(4) ما إجراءاتكم بشأن التنسيق مع الجهات المعنية للتحفظ على الأصول العقارية والمنقولة والمملوكة للشركات ومالكها التي أدينت قضائياً لاستعادتها وفقاً للقانون؟

(5) هل تم تكليف مكتب محاماة لمتابعة ملف المتضررين في الخارج؟

وقال فهاد في مقدمة سؤاله إلى وزير التجارة: تزايدت في الآونة الأخيرة عمليات النصب والاحتيال بالمشاريع العقارية المحلية والخارجية عبر التلاعب بملكيات الأراضي والقسائم التي تطرحها شركات معينة، وقد اتضح أن هذه العقارات والقسائم إما مرهونة للدولة وإما للبنوك وإما غير مملوكة للشركة المسوقة، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

(1) بيان تفصيلي بما قامت بها وزاتكم بإجراءات بخصوص الشكاوى المقدمة من متضرري النصب العقاري التي أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن احالتها إلى النيابة العامة بتاريخ 2018/9/15 مع ذكر أسماء تلك الشركات.

(2) بيان بأسماء الشركات كافة المقدمة ضدها شكاوى من المتعاملين والمتضررين كافة وعددها. ما الإجراءات التي قامت بها الوزارة بشأن هذه الشكاوى منذ عام 2013 حتى تاريخه؟

(3) تزويدنا بأسماء اللجان التي تم تشكيلها لبحث الشكاوى أو مراجعة إجراءات الوزارة والنظم واللوائح أو اللجان الإشرافية وما قامت به من إجراءات واجتماعات. تزويدي بمستندات محاضر الاجتماعات وأسماء أعضاء اللجان منذ 2010 حتى تاريخه.

(4) تزويدنا بعقود تأسيس الشركات المشتبه فيها والمدانة وتعديلاتها وتتبع دخول وخروج الشركاء والمديرين.

(5) تزويدنا بالميزانيات الخاصة بهذه الشركات العقارية المشبوهة والمدانة من قبل القضاء الكويتي مع كافة بيان الأصول المادية لتلك الشركات وأسماء مدققي الحسابات منذ عام 2010 حتى تاريخه.

(6) تزويدنا بالتقارير كافة المتعلقة بالجهات الرقابية داخل وزارتكم ومن إدارة غسيل الأموال وإدارة التفتيش بخصوص الشركات العقارية المدانة.

عبد الله فهاد

طالب الروضان بخطوات إصلاحية في «التجارة»

الطبطبائي: على وزير النفط الجديد بذل الجهود لحماية الأموال العامة وحقوق الموظفين

ربيع سكر

عمر الطبطبائي

طالب النائب عمر الطبطبائي وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بخطوات إصلاحية في وزارته، وفتح تحقيق في ممارسات بعض القيادات في الوزارة التي تحوم حولها شبهات فساد.

وقال الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة « أثق في جهود الوزير الروضان الإصلاحية وأنتظر منه خطوات فعلية لمعالجة ملف الفساد داخل وزارة التجارة». من جانب آخر قال الطبطبائي إن قبول مجلس الوزراء استقالة وزير النفط يضعنا أمام عهد جديد للقطاع النفطي، ونتمنى على الوزير المقبل أن يبذل جهده لحماية الأموال العامة وحقوق الموظفين في هذا الشريان الحيوي. وأشار الطبطبائي إلى ان نتائج التحقيق أثبتت صحة محاور الاستجواب العشرة التي كنا متأكدين من سلامتها ولذلك أقول إن على الوزير الجديد أعباء كثيرة في إدارة القطاع النفطي.

المعمول بها في مستشفيات «الصحة» وفي القطاع الخاص

الدمخي يسأل عن ضوابط عمليات السمنة وشفط الدهون

د.عادل الدمخي

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود عن الضوابط والشروط المعمول بها في مستشفيات الوزارة وفي القطاع الخاص لإجراء عمليات السمنة وشفط الدهون وتكميم وتحزيم المعدة.

وطلب النائب في سؤاله إفادته عن التالي:

1.الضوابط والشروط المعمول بها في مستشفيات الوزارة وفي القطاع الخاص لإجراء عمليات السمنة وشفط الدهون وتكميم وتحزيم المعدة.

2.الجهة المسؤولة عن متابعة مدى الالتزام بتطبيق الشروط في المرافق الصحية بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص .

3.المستشفيات والمراكز الطبية والجراحون بالقطاع الطبي الخاص المرخص لهم من الوزارة بإجراء العمليات الجراحية لعلاج السمنة وزيادة الوزن.

4.الشكاوى التي تلقتها الوزارة بخصوص أخطاء طبية أو وفيات تتعلق بهذه الأنواع من العمليات خلال عام2018والإجراءات التي قامت بها الوزارة حيال تلك الشكاوى بالقطاعين الحكومي والخاص.

5.القضايا المرفوعة على الوزارة والأحكام النهائية خلال عام 2018 عن الأخطاء الطبية لعمليات السمنة وزيادة الوزن وشفط الدهون سواء بالقطاع الحكومي أو الخاص ، مع تزويدي بنسخ من القرارات والتقارير الموضحة للإجابة عن السؤال

طلب جميع الشكاوى المقدمة منهم للوزارة ضد المستشفيات

النصف يسأل عن عدد المتقاعدين المشمولين بعقد «عافية»

وجه النائب راكان النصف سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، طالب فيه إفادته وتزويده بالآتي:

1 – عقد التأمين الصحي للمتقاعدين بين وزارة الصحة وشركة التأمين الصحي وجميع خطابات التمديد للعقد نفسه.

2 – جميع موافقات الجهات الرقابية (إدارة الفتوى والتشريع – الجهاز المركزي للمناقصات العامة – ديوان المحاسبة) للعقد الأساسي وفترات التمديد.

3 – جميع الملاحظات أو المخالفات التي سجلها ديوان المحاسبة منذ توقيع العقد حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4 – كم يبلغ (سقف التأمين) للمتقاعد في كل سنة؟ وما القيمة التأمينية لكل متقاعد تدفعها الوزارة؟

5 – كم يبلغ إجمالي عدد المتقاعدين الذين شملهم عقد «عافية» لكل سنة على حدة؟

6 – هل يحق للمتقاعد السؤال عن بوليصة تأمينه والحصول من الشركة على خطاب رسمي يوضح ما صرف منها والباقي من سقف التأمين الصحي له؟ وما الآلية الإدارية المطبقة لتحقيق ذلك؟ وهل نشرت هذه الآلية للمشمولين في عقد «عافية»؟

7 – كيفية حساب رصيد بطاقة المتقاعد التأمينية الذي لم يستخدم السقف الأعلى لها وانتهت السنة التعاقدية؟ وكيفية حساب رصيد بطاقة المتوفين وما زال هناك رصيد لهم في بوليصة التأمين في السنة نفسها؟

8 – كيفية حساب وتخصيص سقف التأمين للمتقاعد الذي يشترك خلال فترة سريان العقد وفقا للعقد؟

9 – جميع الشكاوى المقدمة من المتقاعدين للوزارة أو لشركة ضد مستشفيات أو مراكز صحية أو عيادات خاصة بخصوص التلاعب في فواتير مرضاهم وفي سجل تأمينهم الصحي؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في كل شكوى؟

10 – نمى إلى علمي اكتشاف مجموعة تتكون من أفراد في الشركة ووزارة الصحة تتلاعب في سجلات المتقاعدين للتكسف المالي غير المشروع، فما مدى صحة هذا الخبر؟ وإذا كان هذا الخبر صحيحا لماذا لم تعلن الوزارة تأكيده أو نفيه؟ وما الإجراءات القانونية والمهنية والفنية التي اتخذتها الوزارة لمحاسبة المتلاعبين وكذلك لمنع تكرار هذا التلاعب في حقوق المتقاعدين التي كفلها لهم القانون؟